كلمة رئيس المحكمة الدستورية
السيد : عمر بلحاج

بمناسبة انعقاد الورشتين التكوينيتين حول :

"نظام تصفية الدفوع بعدم الدستورية وآليات الاتصال بين الجهات القضائية العليا والمحكمة الدستورية" و "المعالجة الداخلية للدفوع بعدم الدستورية في المحكمة الدستورية"

فندق الشيراطون - الجزائر، يومي 15 و16 مارس 2023

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدات، السادة أعضاء المحكمة الدستورية،

السيد محافظ الدولة،

السيدات، السادة مستشاري المحكمة العليا ومجلس الدولة،

السيدة **بليرتا اليكو**، الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر،

السادة الخبراء،

السيدات، السادة إطارات وموظفي المحكمة الدستورية،

السيدات، السادة موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر،

أسرة الاعلام،

في البداية، أسمحوا لي باسمي وأصالة عن زملائي أعضاء المحكمة الدستورية أن أتقدم بجزيل الشكر إلى شركاؤنا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى رأسهم السيدة بليرتا اليكو الممثلة المقيمة، وفريق العمل في مشروع الدعم الموسوم "**الدستور في خدمة المواطن**"، الذين لم يدخروا أي جهد في دعم العدالة الدستورية في الجزائر، طيلة تنفيذ المرحلة الأولى من الشراكة في الفترة الممتدة بين سنة 2018 وسنة 2021، وكذلك نظير ما بذلوه من جهود في سبيل تجديد مشروع الدعم لمرحلة ثانية تمتد إلى غاية نهاية سنة 2025.

كما لا تفوتني هذه المناسبة لأعرب للسيدات والسادة مستشاري المحكمة العليا ومجلس الدولة عن خالص الشكر والعرفان لمشاركتهم لنا هذه التظاهرة العلمية، وأنا على يقين بأن النقاش القانوني التفاعلي في إطار هاتين الورشتين سيتيح المجال لبلورة أفكار جديدة بشأن نظام تصفية الدفوع بعدم الدستورية وآليات التواصل بين الجهات القضائية العليا والمحكمة الدستورية، كما سيسمح لنا بالاطلاع عن قرب على آليات المعالجة الداخلية للدفوع بعدم الدستورية بشكل يحقق الفعالية والنجاعة الضروريتين في هذا المجال.

وأغتنم هذه المناسبة كذلك لأرحب بالسادة الخبراء المشاركين في تنشيط وإثراء مختلف محاور الورشتين، متمنيا لأشقائنا من مصر والأردن الذين أبوا إلا أن يحضروا معنا في اشغالنا هذه إقامة ممتعة في بلدهم الثاني، الجزائر.

السيدات والسادة،

كما تعلمون، لقد دخلت المرحلة الثانية من اتفاق الشراكة الذي يجمع المحكمة الدستورية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالجزائر حيز النفاذ بداية من شهر ديسمبر من سنة 2022، ويندرج تنظيم هاتين الورشتين في إطار تجسيد أحد محاوره الرئيسية والمتمثل في تعزيز قدرات المحكمة الدستورية في ممارسة صلاحياتها في الرقابة على دستورية القوانين والتي يشكل فيها الدفع بعدم الدستورية أحد أوجهها البارزة، باعتباره آلية لضمان الحقوق والحريات التي يكرسها الدستور للمواطن بشكل عام والمتقاضي بشكل خاص.

السيدات والسادة،

وفي السياق ذاته تشكل هذه التظاهرة العلمية مناسبة مواتية لتنفيذ اتفاقيتي التعاون التي تربطنا بكل من المحكمة العليا ومجلس الدولة، والتي تهدف إلى تعزيز وتطوير التعاون المؤسساتي في مجال تبادل الخبرات والتجارب لا سيما عن طريق تنظيم الملتقيات والورشات في المواضيع ذات الاهتمام المشترك، باعتبار المحكمة العليا ومجلس الدولة شريكين أساسيين في مجال الدفع بعدم الدستورية، لما يضطلعان به من اختصاص حصري بموجب أحكام المادة 195 من الدستور المعدل في نوفمبر من سنة 2020 في إحالة الدفوع بعدم الدستورية إلى المحكمة الدستورية.

السيدات والسادة،

يرمي اختيار موضوعي الورشتين إلى بعث جسور التحاور القانوني المثمر حول نظام تصفية الدفوع بعدم الدستورية الذي يختص به قضاة الموضوع وقضاة الإحالة على حد سواء، وآليات معالجة الدفوع بعدم الدستورية على مستوى المحكمة الدستورية، على أساس أن سبل التواصل بين المحكمة العليا ومجلس الدولة من جهة والمحكمة الدستورية من جهة أخرى تندرج ضمن موضوع شامل يتمثل في تحقيق النجاعة والفاعلية في معالجة الدفوع بعدم الدستورية، بما يساهم في ترقية العدالة الدستورية في بلادنا وبناء دولة الحق والقانون التي نصبوا اليها جميعا.

في الختام، أجدّد شكري لكل القائمين على تنظيم هاته التظاهرة العلمية، متمنيا لكم التوفيق والنجاح في أشغالكم هذه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.